



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي  
(بحث تطبيقي للمدة من 1995 إلى 2010)

**The role of tax policy in the development of the Iraqi economy  
(Applied Research for the period from 1995 to 2010)**

عدي عبد الرزاق زيدان الطائي  
دبلوم عالي معادل للماجستير بالضرائب

أ.م.د. موفق عبد الحسين محمد  
عميد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

### المستخلص

تعد السياسة الضريبية أداة مهمة من أدوات السياسة المالية فمن خلال استخدام أدواتها المتعددة تسعى الدولة إلى تحقيق الأهداف المتوخاة منها، كتحقيق التنمية الاقتصادية. وتتبع أهمية البحث من خلال أهمية التنمية الاقتصادية الناتجة عن إتباع سياسات اقتصادية ومالية حكيمة ومناسبة للوضع الاقتصادي العراقي في الوقت الراهن ومن أهمها السياسة الضريبية لكون الضرائب احدى أهم الأدوات المالية.

ويهدف البحث إلى توضيح دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي. وفي إطار السعي لتحقيق الأهداف حاول الباحثان إثبات الفرضية القائلة (( إن السياسة الضريبية ومن خلال أدواتها المتعددة تسعى إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق )) > وتوصل الباحثان إلى استنتاجات عدة من أهمها (ضعف دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية ففي مدة البحث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1,18%).

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها الباحثان (التركيز على الجوانب التي منشأها تحقيق التنمية الاقتصادية عند تخطيط ورسم السياسة الضريبية من أجل تفعيل دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية).



### Abstract

The tax policy is an important tool of fiscal policy tools which is used as multiple tools the State seeks to achieve objectives, such as the achievement of economic development.

The importance of the research comes from the importance of economic development resulting from economic policies and prudent fiscal and appropriate to the economic situation of Iraq at the moment is the most important tax policy that taxes one of the most important financial instruments.

The research aims to clarify the role of tax policy in developing of the Iraqi economy.

In an effort to achieve the goals researchers tried to prove the hypothesis ((The tax policy and through multiple tools that seeks to contribute to the achievement of economic development in Iraq)).

The research found several of most important conclusions (double role of tax policy in achieving economic development in the duration of research, the percentage of tax revenues to GDP (1.18%)).

One of the most important recommendations were (focus on aspects that will achieve economic development planning and policy-making tax in order to activate the role of fiscal policy in economic development).

### المقدمة

تواجه البلاد المتخلفة اقتصاديا أثناء تحولها من الركود والتخلف إلى التنمية والتقدم مشكلات كثيرة تختلف باختلاف ظروف كل بلد، وإمكانياته وطبيعة العصر الذي يتقدم فيهم ما يحتم تشخيص هذه المشاكل وإيجاد الحلول المناسبة لها، ويتميز الاقتصاد العراقي بطبيعته بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية، كما انه يعتمد في تمويل موازنته على مورد واحد فقط هو النفط، ولا جدال في أن العراق الآن يواجه تحديات كبيرة في مسار تحوله نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي ظل ذلك تظهر أهمية تطوير مورد ما ليغير النفط يساهم في إعادة التوازن للاقتصاد العراقي، ولعل الضرائب واحدة من وسائل تحقيق ذلك، إذ تعد السياسة الضريبية إحد عناصر توفير الإيرادات فضلاً عن دورها الاقتصادي الذي يمكن أن تؤديه في حماية الصناعة المحلية، فضلاً عن كونها إحدى المضادات التي تستخدم للتخفيف من الأزمات الاقتصادية.



أولاً/ منهجية البحث:

### 1. مشكلة البحث Research Problem:

مر العراق بظروف صعبة كالحروب المتتالية والحصار الاقتصادي والاحتلال الأمريكي مما انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية فيه كما يعاني العراق من ضعف السياسة الضريبية غير القادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها كمساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الأمر الذي ألقى بعاتقه على الدولة والجهة التشريعية لإيجاد سياسة ضريبية مثلى تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

### 2. أهمية البحث Research Importance :

يكتسب البحث أهميته من خلال:

- أ- أهمية زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية.
- ب- أهمية التنمية الاقتصادية الناتجة عن إتباع سياسات اقتصادية ومالية حكيمة ومناسبة للوضع الاقتصادي العراقي في الوقت الراهن ومن أهمها السياسة الضريبية لكون الضرائب احد أهم الأدوات المالية.
- ج- أهمية زيادة الدخل القومي وزيادة نصيب الفرد منه.
- د- أهمية إعادة توزيع الدخل القومي.
- هـ- أهمية تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### 3. أهداف البحث Research Objectives :

يهدف الباحث من خلال بحثه إلى توضيح دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي .

### 4. فرضية البحث Research Hypotheses :

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها "إن السياسة الضريبية ومن خلال أدواتها المتعددة تسعى إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق" .

### 5. حدود البحث Research limits :

أولاً: الحدود المكانية:

الهيئة العامة للضرائب ودائرة المحاسبة والدائرة الاقتصادية في وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط.



ثانيا: الحدود الزمانية:

لعبت الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية التي مر بها العراق دوراً كبيراً في تحديد المدة الزمنية التي اعتمدها الباحث في بحثه، حيث شهدت المدة ( 1995 - 2010 ) تغيرات عديدة تمثلت الأولى منها في المدة ( 1995 - 2002 ) التوقيع على مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) والتي شهدت أيضاً توجهات جديدة للسياسة الضريبية بسبب التقلبات الاقتصادية التي شهدتها تلك المدة، وفيما يخص المدة الثانية ( 2003 - 2010 ) فقد تميزت برفع الحصار الاقتصادي وإزالة القيود على تصدير النفط والظروف الأمنية الصعبة الأمر الذي أدى إلى تغير في دور السياسة الضريبية.

#### 6. مصادر جمع المعلومات Sources of information gathering:

اعتمد الباحث في بحثه على مجموعة من المصادر العربية والأجنبية، وإصدارات ومنشورات المنظمات والهيئات الدولية، والزيارات الميدانية للهيئة العامة للضرائب ووزارة المالية ووزارة التخطيط.

#### ثانيا/ الإطار النظري للسياسة الضريبية والتنمية الاقتصادية:

##### 1. السياسة الضريبية مفهومها وأهدافها وادواتها:

##### أ- مفاهيم عامة:

قبل التطرق إلى مفهوم السياسة الضريبية يجب التعرف على بعض المفاهيم الأساسية التي لها صلة وثيقة بالسياسة الضريبية ومن أهم تلك المفاهيم الآتي:

##### (1) الضريبة:

عرفها الدكتور طاهر الجنابي بأنها اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدرتها التكلفة (الجنابي/ 2009 / 136)، وتعرف الضريبة بأنها فريضة إجبارية تفرض من قبل السلطات العامة ويكون دفعها بدون مقابل مباشر (Lamer and hasseldine/2002/2).

##### (2) التنظيم الفني للضرائب:

يقصد بالتنظيم الفني للضرائب تحديد الأوضاع والإجراءات كافة المتعلقة بفرض الضريبة وتحصيلها في ضوء الضوابط الاقتصادية الواجب مراعاتها وكذلك المشكلات الفنية التي تثار في هذا الصدد ابتداء من تفكير الدولة في فرض ضريبة معينة وحتى تمام دفعها من جانب المكلف بها إلى خزانة الدولة (ناشد/ 2006 / 133).



### (3) النظام الضريبي:

وهو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة (ضريبة نوعية، ضرائب دخل، ضرائب ثروة، ضرائب موحدة، ضرائب كمركية.... الخ) تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية الصادرة وتسعى هذه الصور الفنية لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة (عثمان / 2008 / 13).

### (4) وعاء الضريبة:

يقصد به المادة الخاضعة للضريبة أو المحل الذي يتحمل عبء الضريبة ويعرف بأنه الشيء أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة ويوسع بعض المختصين طريقة توزيع الضريبة بين المادة المفروضة عليها أو بدمج ذلك الوعاء بفكرة المقدرة التكاليفية على اعتبار إن المقدرة التكاليفية هي التي تشكل موضوع الضريبة (الزبيدي / 2008 / 22).

### (5) العدالة الضريبية:

العدالة الضريبية في الحقل الضريبي يختلف مفهومها بعض الشيء عن مفهومها العادي فهي هنا تتعلق بكيفية توزيع العبء الضريبي بين المكلفين الذين يتمتعون بمقدرة تكليفه متساوية (أحمد / 2009 / 243).

### (6) الازدواج الضريبي:

يقصد به فرض أكثر من ضريبة على مادة واحدة أي انه تكرار في التكليف عندما يكلف شخص واحد بالضريبة نفسها أكثر من مرة عن مادة تكليف واحدة (عواضة وقطيش / 1995 / 395).

### (7) التهرب الضريبي:

يقصد به قيام المكلف ببعض الأفعال المخالفة للقانون والتي من شأنها تخفيض مقدار الضريبة المستحقة عليه ويقسم إلى التهرب الضريبي غير المشروع والتهرب الضريبي المشروع (التهرب الضريبي من خلال الثغرات القانونية) (أبو نصار / 2011 / 27).

### (8) الضغط الضريبي:

إن ما يحدثه فرض الضرائب من تغيرات اقتصادية واجتماعية تختلف عمقا واتساعا تبعا لحجم الاستقطاعات الضريبية من ناحية وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من ناحية أخرى تؤدي إلى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع يعبر عنه بالضغط الضريبي (البطريق / 2005 / 87).



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

(9) السياسة الضريبية:

على الرغم من كثرة ما كتب في موضوع الضرائب إلا أنه لا يوجد تعريف محدد للسياسة الضريبية لذلك ولغرض الوصول إلى تعريف محدد للسياسة الضريبية لابد من استعراض التعريفات التي وردت بهذا الصدد.

عرفها بعض الباحثين بأنها مجموعة من الاتجاهات العامة التي تعلن عنها الدولة مسبقاً بصيغة أحكام قانونية يتضمنها التشريع الضريبي للتعبير عن نيتها في تحقيق مجموعة أو هيكل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية لمجتمعها (أمين / 2000 / 47).  
وعرفت بأنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة كافة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (حجازي / 2001 / 7).

في ضوء ما تقدم يرى الباحث بأن السياسة الضريبية فن مالي تستخدمه الدولة لتحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية كافة وذلك باستخدام الأدوات الضريبية كافة ومن خلال التكامل والتناسق بين السياسات المالية كافة ووفق تخطيط مسبق من أجل تحقيق أهداف المجتمع.

ب- أهداف السياسة الضريبية:

(1) الأهداف المالية:

الهدف المالي من أحد الأهداف الرئيسية والهامة لأي ضريبة فتأمين إيرادات دائمة من مصادر داخلية لخزانة الدولة أحد غايات السلطات الحكومية ومن هنا نشأت قاعدة "وفرة حصيلة الضرائب" أي اتساع وعاء الضريبة بحيث يكون شاملاً الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين جميعهم مع الاقتصاد قدر الإمكان في نفقات الجباية بحيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعاً وهذا ما يلاحظ في البلدان المتطورة حيث ترتفع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي فالأمر مرتبط بمستوى التطور الاقتصادي (الخطيب وشامية / 2003 / 152).

(2) الأهداف الاقتصادية:

مع تطور دور الدولة وزيادة أنشطتها وتدخلها في الحياة الاقتصادية بصورة فعالة تطورت أهداف السياسة الضريبية التي تسعى الدولة لتحقيقها ومن بينها الأهداف الاقتصادية المتعددة ولعل أبرزها:

(أولاً) تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(ثانياً) تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية (مبروكة / 2006 / 46).



### (٣) الأهداف الاجتماعية:

الأهداف الاجتماعية للسياسة الضريبية كثيرة ومتنوعة وخصوصاً بعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية وبروز الاتجاهات الحديثة لتوزيع عادل للدخل ومن أهم تلك الأهداف:  
(أولاً) إعادة توزيع الدخل .  
(ثانياً) توجيه سياسة السكان في الدول .  
(ثالثاً) معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة (قدي / 2011 / 113).

### 2. التنمية الاقتصادية مفهومها وأهدافها:

#### أ- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيق رفاهية في حياة المواطن العادي في بلد معين تكون مماثلة لما يتمتع بها المواطن العادي في دولة ذات اقتصاد متطور، وتتميز التنمية الاقتصادية بأمر عدة مثل ارتفاع الدخل القومي الإجمالي وارتفاع نصيب الفرد من هذا الدخل وتوفير السكن والتحصيل العلمي الكافي والحصول على الجودة العالية من الرعاية الصحية، ولا يمكن تحقيق هذه الأمور إلا بعد مرور فترة طويلة من تحقق مستويات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي ( Husted and Melvin/ 2010/ 271).

ولهذا يجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث إن هناك اختلافاً واضحاً بين المصطلحين فمفهوم التنمية الاقتصادية أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي إذ أن الأخير يعني زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي في بلد معين أي أن النمو الاقتصادي هو زيادة مطردة في عدد السكان ونصيب الفرد من الدخل لقومي، أما التنمية الاقتصادية فتعني تغيرات تدرجية في البنية الاجتماعية والاقتصادية للبلد (Mukherjee/ 2009/ 170).

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها تكامل القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة بهدف الوصول إلى وضع أفضل على الأصعدة والمجالات كافة والقضاء على التخلف بكل مؤشرات (الطار / 2005 / 103).

#### ب- أهمية التنمية الاقتصادية:

تبرز أهمية التنمية الاقتصادية من خلال الآتي:

- (1) التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، حيث أن التنمية الاقتصادية ضرورية للدول النامية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة.
- (2) أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث يجب أن تقوم التنمية الاقتصادية على الاستقلال الاقتصادي إذ بمجرد حصول الدولة المتخلفة على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه انقضاء حالة



التبعية هذه إذا استمرت هياكلها وآلياتها المشار إليها، بل أن التعامل التكنولوجي المالي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجياً من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلال صحيح (الوليد / 2008 / 116-117).

### ج- أهداف التنمية الاقتصادية:

لا تتنظر شعوب الدول النامية للتنمية على اعتبار أنها غاية في حد ذاتها وإنما على أساس أنها وسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وغايات أخرى مثل رفع مستوى المعيشة وتحسينه.... الخ، وربما يكون من الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال وذلك نظراً لاختلاف ظروف كل دولة من الدول واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن الإشارة لبعض الأهداف الأساسية التي تتبلور حولها الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول النامية وتتمثل هذه الأهداف بما يأتي:

(أولاً) زيادة الدخل القومي الحقيقي.

(ثانياً) رفع مستوى المعيشة.

(ثالثاً) تقليل التباين والاختلاف في الدخل والثروات.

(رابعاً) بناء الأساس المادي للتقدم (الرفاعي والظفيري / 1999 / 266).

### 3. دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية:

#### أ- دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل:

إن دور السياسة الضريبية في دعم وإسناد عملية التنمية الاقتصادية قد يتخذ مسارات عدة، وذلك لتعدد الوظائف التي يمكن أن تؤديها السياسة الضريبية في هذا المجال وخاصة المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، أي توجيه الموارد نحو قنوات الاستثمار التي تخدم عملية التنمية وزيادة الطاقات الإنتاجية، وكذلك في إعادة توزيع الدخل والثروات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويعتبر الدور التمويلي لتعبئة الموارد المالية والفوائض الاقتصادية وتوجيهها نحو القطاعات

المنتجة في مقدمة الوظائف التي تمارسها السياسة الضريبية في البلدان النامية ولغرض تمويل

الاستثمارات الإنمائية ويتوقف هذا الدور على مدى استجابة السياسة الضريبية للأوضاع والظروف

السياسية والاقتصادية للبلد المعني، ففي ظل ظروف التخلف والتبعية التي عاشتها البلدان النامية في

القرن الماضي كانت استجابة السياسة الضريبية لهذه الأوضاع استجابة عشوائية ولم تراع فيها طبيعة

وخصائص وظروف البلد النامي، الأمر الذي جعل السياسة الضريبية غير قادرة للاستجابة لمتطلبات

ومستلزمات التنمية الاقتصادية.



ولذلك من الضروري أن تتفاعل السياسة الضريبية مع طبيعة وخصائص البلد المعني كي تستطيع تأدية الأدوار الضرورية التي تخدم الأهداف المنشودة للمجتمع وبالتالي تحقيق التوازن بين خصوصية البلد وطبيعة التكوين الضريبي (كاظم/2001/3).

### ب- دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق حماية الصناعات المحلية والإنتاج المحلي:

تحتل الصناعة المحلية مركز الصدارة في معظم دول العالم وعلى الأخص المتقدمة منها صناعيا، حيث تعتبر الصناعة المحلية العصب الحركي لتلك الدول، لما لها من تأثير مباشر وإيجابي على موازنة الدول من ناحية ووفرة المنتج المحلي وتنوعه في سد الحاجة وكذلك إمكانية تصديره إلى الخارج، وهذا بدوره يقلل من حجم الاستيراد وهناك جانب آخر هو إدخال عملة صعبة إلى البلاد جراء ذلك التبادل، بالإضافة إلى ذلك فإن تلك الصناعات تستقطب عددا كبيرا من الأيدي العاملة مما يقلص نسب البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم وتخفيف آثارها على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وتشير المؤشرات أن نسب البطالة تصل ذروتها عند الدول النامية وذلك لأنها تتصف بدول (أحادية الجانب) من ناحية صادراتها حيث تعتمد على مصدر إنتاجي واحد والذي غالبا ما يكون مصدر أولي استخراجي يدخل في أول مراحل الإنتاج كالنفط مثلا، ومن جانبها تلعب الحكومات التي ترعى الصناعات المحلية دور فعال في تأهيل وإنشاء الورش والمصانع والمعامل وتزويدها بالآلات حديثة ومتطورة وكذلك زج العاملين في دورات تأهيلية خارج القطر وذلك ليتسنى لهم الانفتاح على بقية دول العالم المتطورة، وهذا بدوره يجعل هؤلاء العاملين أكثر خبرة وأقل أخطاء بحيث يمكنهم تحويل المدخلات إلى مخرجات بأقل كلفة ممكنة بحيث تكون تلك السلع قادرة أن تتنافس مثيلاتها من السلع المستوردة من ناحية جودتها وانخفاض تكاليفها، مع العلم بأن معظم المدخلات من المواد الأولية الداخلة في الإنتاج هي متوفرة في تلك البلدان، أما الدور الآخر الذي يقع على كاهل الحكومة، هو حماية السلع المحلية من خطر السلع المستوردة عن طريق فرض ضرائب كمركية على السلع الداخلة إلى القطر، وكذلك لا بد من التركيز على العنصر الرقابي الحيوي في الدولة ألا وهو (السيطرة النوعية) لتتولى مسؤولية دخول هذه المواد للقطر من ناحية جاهزيتها وامتيازها بمواصفات ذات مستوى عالٍ من الجودة (السراي/ الحوار المتمدن/ 2008).

### ج- دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال أثرها:

تؤدي السياسة الضريبية في الاقتصادات المعاصرة إلى آثار بعيدة المدى من الناحية الاقتصادية فهي تؤثر على كفاءة استخدام الموارد الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع عن طريق تأثيرها على الأسعار.



وتؤثر السياسة الضريبية على التنمية الاقتصادية عن طريق تأثيرها على دخول الأفراد وإعادة توزيعها بين الاستهلاك والادخار، فالضريبة تؤثر على الادخار حيث يضحى المواطن مباشرة بالادخار عندما تفرض عليه ضريبة جديدة أو يرتفع سعر ضريبة مفروضة، كما يمكن أن تخفض الضرائب الاستهلاك.

وتؤثر الضريبة على الاستثمار الذي يعد أحد أهم محددات التنمية الاقتصادية، فإذا فرضت ضرائب على المشاريع الاستثمارية الجديدة، فإنها لا تستطيع المنافسة مع الشركات والاستثمارات القديمة الأمر الذي يضطرها للإغلاق مباشرة في حين تعطى الاستثمارات الحديثة فترة إعفاء طويلة لكي تتمكن من العمل وزيادة الربح والدخول في حلقات المنافسة مع الشركات والاستثمارات القديمة (كنعان/ 2009/ 105).

### ثالثاً/ الإطار العملي لدور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي:

#### 1. النظام الضريبي في العراق وطاقته الضريبية وعبئه الضريبي:

يمتاز النظام الضريبي في العراق بجمعه بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مع اختلاف الأهمية النسبية لكل منهما، ولتوضيح ذلك سيتم تحليل هذه الضرائب لبيان أهميتها ونسبة مساهمة مكوناتها في إجمالي الإيرادات الضريبية ونسبة نمو كل من الإيرادات الضريبية المباشرة والإيرادات الضريبية غير المباشرة وإجمالي الإيرادات الضريبية من خلال بيانات الجدولين (1) و (2). حيث إن الجدول رقم (1) يبين أن متوسط نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية للمدة (1995 - 2002) بلغ (50.12%) لينخفض في المدة الثانية (2003-2010) إلى (45.56%) في حين بلغ متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية للمدة (1995 - 2002) (49.88%) ليرتفع في المدة الثانية (2003-2010) إلى (54.44%) أي أن الفرق بين متوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية ومتوسط نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية للمدتين بلغ (0.24%) و (-8.88%) على التوالي.

ويبين الجدول رقم (2) أنه خلال المدة (1995-2002) بلغ متوسط نسبة نمو كل من الإيرادات الضريبية المباشرة والإيرادات الضريبية غير المباشرة وإجمالي الإيرادات الضريبية قد بلغ (43.79%) و (119.48%) و (60.73%) على التوالي ليرتفع متوسط نسبة نمو كل منهم في المدة الثانية (2003-2010) إلى (209.04%) و (4168.64%) و (408.57%) على التوالي ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب منها إلى التضخم وزيادة وعاء الضريبة بسبب زيادة أسعار النفط ورفع العقوبات الاقتصادية بعد سنة (2003).



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

إن هذا التحليل يعكس النظام الضريبي في العراق، حيث يلاحظ بأن الضرائب غير المباشرة والضرائب المباشرة متقاربتان في تشكيلة النظام الضريبي ولكن نسبة نمو الضرائب غير المباشرة أكبر من نسبة نمو الضرائب المباشرة .

جدول رقم (1): نسبة إيرادات الضرائب المباشرة وإيرادات الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية للمدة (1995-2010) (مليون دينار)

السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	إجمالي الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية المباشرة / إجمالي الإيرادات الضريبية %	نسبة الإيرادات الضريبية غير المباشرة / إجمالي الإيرادات الضريبية %
1995	11482	2159	13641	84.17	15.83
1996	16317	13382	29699	54.94	45.06
1997	32467	39797	72264	44.93	55.07
1998	55212	73869	129081	42.77	57.23
1999	107651	121897	229548	46.90	53.10
2000	153908	174205	328113	46.91	53.09
2001	158578	228863	387441	40.93	59.07
2002	155699	260139	415838	37.44	62.56
2003	5102	248	5350	95.36	4.64
2004	78572	81269	159841	49.16	50.84
2005	200555	291015	491570	40.80	59.20
2006	353560	240327	593887	59.53	40.47
2007	565764	334909	900673	62.82	37.18
2008	540699	417203	957902	56.45	43.55
2009	630607	2704518	3335125	18.91	81.09
2010	788948	714568	1503516	52.47	47.53
				متوسط المدة (2002-1995)	50.12
				متوسط المدة (2010-2003)	45.56

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى بيانات وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية ودائرة المحاسبة



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

جدول (2): نسبة النمو لكل من إيرادات الضرائب المباشرة وإيرادات الضرائب غير المباشرة وإجمالي الإيرادات الضريبية للمدة (1995-2010).

السنة	نسبة نمو إيرادات الضرائب المباشرة %	نسبة نمو إيرادات الضرائب غير المباشرة %	نسبة نمو إجمالي الإيرادات الضريبية %
1995			
1996	42.11	519.82	177.72
1997	98.98	197.39	143.32
1998	70.06	85.61	78.62
1999	94.98	65.02	77.83
2000	42.97	42.91	42.94
2001	3.03	31.38	18.08
2002	(1.82)	13.67	7.33
2003	96.72	(99.90)	(98.71)
2004	1440.02	32669.76	2887.68
2005	155.25	258.09	207.54
2006	76.29	(17.42)	20.81
2007	60.02	39.36	51.66
2008	(4.43)	24.57	6.35
2009	16.63	548.25	248.17
2010	25.11	(73.58)	(54.92)
متوسط المدة (1995- 2002)	43.79	119.48	60.73
متوسط المدة (2003- 2010)	209.02	4168.64	408.57

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات الجدول رقم (1)

تعرف الطاقة الضريبية بأنها قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب، ويطلق عليها بالمقدرة التكاليفية القومية والتي تعني أقصى حصيلة ضريبية ممكنة يمكن استقطاعها من الدخل القومي وتقاس من خلال قسمة الإيرادات الضريبية على الدخل القومي، ويعرف العبء الضريبي بأنه الضغط الضريبي الذي يعبر عن مدى قدرة الجهاز الضريبي في تحصيل الضرائب ومقدار التهرب الضريبي، فضلا عن



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

أمكانية ربطه بالطاقة الضريبية التي سبق ذكرها، وبالجهد الضريبي ليعطي مقياساً لطبيعة السياسة الضريبية ومدى ملاءمتها للوضع الاقتصادي، ورسم السياسات المرغوب تحقيقها مستقبلاً.

والجدول رقم (3) يبين الطاقة الضريبية في العراق للمدة (1995-2010)، حيث بلغت نسبة متوسط الطاقة الضريبية للمدة (1995-2002) (1.35%) وأعلى نسبة بلغت (1.20%) في سنة (2002) وأقل نسبة كانت (0.23%) في سنة (1995)، وقد انخفضت نسبة متوسط الطاقة الضريبية للمدة الثانية (2003-2010) انخفاض طفيف حيث بلغت (1.34%) وبلغت أعلى نسبة في المدة الثانية (2.76%) في سنة (2009) وبلغت أقل نسبة (0.02%) في سنة (2003).

كما أن الجدول رقم (3) يبين العبء الضريبي في العراق للمدة (1995-2010)، حيث بلغت نسبة متوسط العبء الضريبي للمدة (1995-2002) (1.19%) وأعلى نسبة بلغت (1.01%) في سنة (2002) وأقل نسبة كانت (0.20%) في سنة (1995)، وقد انخفضت نسبة متوسط الطاقة الضريبية للمدة الثانية (2003-2010) انخفاض طفيف حيث بلغت (1.18%) وبلغت أعلى نسبة في المدة الثانية (2.54%) في سنة (2009) وبلغت أقل نسبة (0.02%) في سنة (2003).

ومن خلال البيانات السابقة يتبين انخفاض كل من الطاقة الضريبية والعبء الضريبي في العراق انخفاض حاد أي وجود حجم كبير من الطاقة الضريبية غير مستغل لأسباب عديدة قد يكون من بينها اتساع حجم النشاط الاقتصادي غير المنظم مع غياب القدرة للوصول إليه إضافة إلى نطاق واسع من التهرب الضريبي مما يحتم على الدولة أن تعمل من خلال سياستها الضريبية على رفع طاقتها الضريبية والعبء الضريبي للاستفادة من الإيرادات الضريبية وتأثيراتها المختلفة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (3): الطاقة الضريبية والعبء الضريبي للمدة (1995-2010).

السنة	إجمالي الإيرادات الضريبية (1) مليون دينار	الناتج المحلي الإجمالي (2) مليون دينار	الدخل القومي (3) مليون دينار	الطاقة الضريبية % (3)/(1)	العبء الضريبي % (2)/(1)
1995	13641	6695482.9	5807374.9	0.23	0.20
1996	29699	6500924.6	5641424.3	0.53	0.46
1997	72264	15093144	13235490	0.55	0.48
1998	129081	17125847.5	15013422.3	0.86	0.75
1999	229548	34464012.6	31381048.5	0.73	0.67
2000	328113	50213699.9	46634634.8	0.70	0.65
2001	387441	41314568.5	36726500.7	1.05	0.94
2002	415838	41022927.4	34677722.5	1.20	1.01
2003	5350	29585788.6	25728748.6	0.02	0.02



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

0.30	0.34	46923315.7	53235358.7	159841	<b>2004</b>
0.67	0.75	65798566.8	73533598.6	491570	<b>2005</b>
0.62	0.70	85431538.8	95587954.8	593887	<b>2006</b>
0.81	0.90	100100816.6	111455813.4	900673	<b>2007</b>
0.61	0.65	147641254	157026061.6	957902	<b>2008</b>
2.54	2.76	121010208.8	131275592.6	3335125	<b>2009</b>
0.94	1.04	143984861.3	159607123.6	1503516	<b>2010</b>
<b>1.19</b>	<b>1.35</b>	متوسط المدة (2002-1995)			
<b>1.18</b>	<b>1.34</b>	متوسط المدة (2010-2003)			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات وزارة المالية/ الدائرة الاقتصادية.



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

2. اختبار فرضية البحث:

سيقوم الباحثان باختبار فرضية البحث التي مفادها "أن السياسة الضريبية ومن خلال أدواتها المتعددة تسعى إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق" من خلال الطرق الإحصائية والقياسية وبيان العلاقة والارتباط وتحليل الانحدار الخطي بين كل من المتغير المستقل (الضرائب بشقيها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة) والمتغيرات التابعة ( النفقات العامة والإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي والإنتاج والرقم القياسي العام للأسعار)، من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) والموضح في الجدول رقم (5) المستند على بيانات أرقام الجدول رقم (4).

جدول رقم (4): بيانات الإيرادات الضريبية والمتغيرات التابعة .

السنة	الإيرادات الضريبية مليون دينار	النفقات العامة مليون دينار	الإيرادات العامة مليون دينار	النتاج المحلي الإجمالي مليون دينار	الفائض الاقتصادي مليون دينار	الرقم القياسي العام للأسعار
1995	13641	690783	106986	6695482.9	5941932.3	2672.9
1996	29699	542541	178013	6500924.6	5778471.4	2242.1
1997	72264	605802	410537	15093144	14157817.6	2759.2
1998	129081	920501	520430	17125847.5	15808508	3166.7
1999	229548	1033552	719065	34464012.6	32670155.4	3565
2000	328113	1498700	1133034	50213699.9	48171453.6	3742.5
2001	387441	2069727	1289246	41314568.5	38768532.7	4355.3
2002	415838	2518285	1971125	41022927.4	37848462.6	5196.6
2003	5350	5054041	16019324	29585788.6	26240410	6943.5
2004	159841	31913854	32994834	53235358.7	45128142.9	8815.6
2005	491570	34596160	40442614	73533598.6	63120351.3	12073.8
2006	593887	40071311	49063501	95587954.8	79493428.1	18500.8
2007	900673	39308521	54964849	111455813.4	90589541.7	24205.5
2008	957902	67277197	80641041	157026061.6	124042798.3	24851.3
2009	3335125	55589721	55243527	131275592.6	96210920.1	25239.8
2010	1503516	70215872	70162105	159607123.6	121499399.3	28483.4



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للإحصاء  
ووزارة المالية /الدائرة الاقتصادية.



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

جدول رقم (5): معادلة خط الانحدار والعلاقة بين المتغير المستقل (الضرائب) والمتغيرات التابعة .

المتغير التابع	B0	B1	معادلة الانحدار	معامل التحديد R <sup>2</sup>	معامل الارتباط R	اختبار F	اختبار T
النفقات العامة	9,184,529.5074	21.6627	Y=9,184,529.5074 +21.6627 X	0.488	0.699	13.35	1.538 3.654
الإيرادات العامة	12,302,119.5145	21.8796	Y=12,302,119.5145 +21.8796 X	0.400	0.633	9.34	1.706 3.057
الناتج المحلي الإجمالي	36,779,878.9310	45.5603	Y=36,779,878.9310 +45.5603 X	0.543	0.737	16.66	3.270 4.081
الإنتاج	46,808,173.4262	58.0631	Y=46,808,173.4262+58.0631 X	0.551	0.742	17.15	3.314 4.141
الرقم القياسي للأسعار	5,835.7078	0.0087	Y=5,835.7078 +0.0087 X	0.568	0.754	18.42	2.847 4.292

الجدول من إعداد الباحثان باستخدام برنامج SPSS.

أ- اختبار العلاقة بين السياسة الضريبية والنفقات العامة:

تؤثر الضرائب بالنفقات العامة من خلال الجانب التمويلي حيث تقوم الضرائب بتمويل النفقات العامة ومن خلال البيانات الإحصائية المعروضة في الجدول رقم ( 3 ) والمستخرجة من الملاحق المرفقة بالبحث يلاحظ بأن معادلة الانحدار الخطي بين المتغير المستقل المتمثل بالضرائب بنوعها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والمتغير التابع المتمثل بالنفقات العامة تكون بالشكل الآتي:

$$Y=9184529.50 + 21.66 X$$

ويتضح من هذه المعادلة

- أن هناك مستوى ثابت للنفقات العامة مقداره (9184529.50) مليون دينار وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على النفقات العامة بالإضافة إلى الضرائب.
- تشير المعادلة إلى أن النفقات العامة تزداد بمقدار الميل الحدي للضرائب والبالغ (21.66). ومن قيمة معامل التحديد ( R<sup>2</sup> ) التي من خلالها يمكن معرفة مدى فعالية استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ بقيم المتغير التابع والواردة في الجدول رقم ( 3 ) والبالغة (0.48) يلاحظ إمكانية تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (النفقات العامة) عن طريق المتغير المستقل (الضرائب) بشكل متوسط.



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

ومن قيمة معامل الارتباط ( R ) التي من خلالها يمكن قياس قوة العلاقة بين المتغيرين والواردة في الجدول رقم (3) والبالغة (0.69) يلاحظ وجود علاقة متوسطة بين المتغيرين.  
ومن قيمة ( T ) المحتسبة الواردة في الجدول رقم ( 3 ) يمكن معرفة معنوية المعلمات ( B1 و B0 ) حيث بلغت ( 3.65 و 1.53 ) على التوالي وهي أكبر من ( T ) الجدولية فنقبل الفرضية القائلة بمعنوية المعلمات ونرفض الفرضية البديلة.  
ومن قيمة ( F ) المحتسبة والواردة في الجدول رقم ( 3 ) يمكن معرفة معنوية معادلة الانحدار حيث بلغت ( 13.35 ) وهي أكبر من ( F ) الجدولية فنقبل الفرضية القائلة بمعنوية معادلة خط الانحدار ونرفض الفرضية البديلة.

ب- اختبار العلاقة بين السياسة الضريبية والإيرادات العامة:

تعتبر الضرائب مصدر من مصادر الإيرادات العامة ومن خلال البيانات الإحصائية المعروضة في الجدول رقم ( 3 ) والمستخرجة من الملاحق المرفقة بالبحث يلاحظ بأن معادلة الانحدار الخطي بين المتغير المستقل المتمثل بالضرائب بنوعها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والمتغير التابع المتمثل بالإيرادات العامة تكون بالشكل الآتي:

$$Y=12302119.51+21.87 X$$

ويتضح من هذه المعادلة:

- أن هناك مستوى ثابت للإيرادات العامة مقداره ( 12302119.51 ) مليون دينار وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الإيرادات العامة بالإضافة إلى الضرائب.
- تشير المعادلة إلى أن الإيرادات العامة تزداد بمقدار الميل الحدي للضرائب والبالغ ( 21.87 ).  
ومن قيمة معامل التحديد (  $R^2$  ) التي من خلالها يمكن معرفة مدى فعالية استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ بقيم المتغير التابع والواردة في الجدول رقم ( 3 ) والبالغة ( 0.40 ) يلاحظ إمكانية تفسير التغير الحاصل في الإيرادات العامة عن طريق الضرائب بشكل متوسط.  
ومن قيمة معامل الارتباط ( R ) التي من خلالها يمكن قياس قوة العلاقة بين الإيرادات العامة والضرائب والواردة في الجدول رقم ( 3 ) والبالغة ( 0.63 ) يلاحظ وجود علاقة ارتباط متوسطة بين المتغيرين.

ومن قيمة ( T ) المحتسبة الواردة في الجدول رقم ( 3 ) يمكن معرفة معنوية المعلمات ( B1 و B0 ) حيث بلغت ( 3.05 و 1.70 ) على التوالي وهي أكبر من ( T ) الجدولية فنقبل الفرضية القائلة بمعنوية المعلمات ونرفض الفرضية البديلة.



ومن قيمة ( F ) المحتسبة والواردة في الجدول رقم ( 3 ) يمكن معرفة معنوية معادلة الانحدار حيث بلغت ( 9.34 ) وهي أكبر من ( F ) الجدولية فنقبل الفرضية القائلة بمعنوية معادلة خط الانحدار ونرفض الفرضية البديلة.

#### ج- اختبار العلاقة بين السياسة الضريبية والنتائج المحلي الإجمالي:

من خلال نتائج الجدول رقم ( 3 ) والمستخرجة من الملاحق المرفقة بالبحث يلاحظ بأن معادلة الانحدار الخطي بين المتغير المستقل المتمثل بالضرائب بنوعها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والمتغير التابع المتمثل بالنتائج المحلي الإجمالي تكون بالشكل الآتي:

$$Y=36779878.93+45.56 X$$

ويتضح من هذه المعادلة:

- أن هناك مستواً ثابتاً للنتائج المحلي الإجمالي مقداره ( 36779878.93 ) مليون دينار وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على النتائج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الضرائب.
- تشير المعادلة إلى أن النتائج المحلي الإجمالي يزداد بمقدار الميل الحدي للضرائب والبالغ ( 45.56 ).

ومن قيمة معامل التحديد (  $R^2$  ) التي من خلالها يمكن معرفة مدى فعالية استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ بقيم النتائج المحلي الإجمالي والواردة في الجدول رقم ( 3 ) والبالغة ( 0,54 ) يلاحظ إمكانية تفسير التغير الحاصل في النتائج المحلي الإجمالي عن طريق الضرائب بشكل مقبول. ومن قيمة معامل الارتباط ( R ) التي من خلالها يمكن قياس قوة العلاقة بين النتائج المحلي الإجمالي والضرائب والواردة في الجدول رقم ( 3 ) والبالغة ( 0,73 ) يلاحظ وجود علاقة ارتباط جيدة بين المتغيرين.

ومن قيمة ( T ) المحتسبة والواردة في الجدول رقم ( 3 ) يمكن معرفة معنوية المعلمات ( B1 و B0 ) حيث بلغت ( 4.08 و 3.27 ) على التوالي وهي أكبر من ( T ) الجدولية فنقبل الفرضية القائلة بمعنوية المعلمات ونرفض الفرضية البديلة.

ومن قيمة ( F ) المحتسبة والواردة في الجدول رقم ( 3 ) يمكن معرفة معنوية معادلة الانحدار حيث بلغت ( 16.66 ) وهي أكبر من ( F ) الجدولية فنقبل الفرضية القائلة بمعنوية معادلة خط الانحدار ونرفض الفرضية البديلة.

#### د- اختبار العلاقة بين السياسة الضريبية والإنتاج:

من خلال نتائج الجدول رقم ( 3 ) والمستخرجة من الملاحق المرفقة بالبحث يلاحظ بأن معادلة الانحدار الخطي بين المتغير المستقل المتمثل بالضرائب بنوعها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والمتغير التابع المتمثل بالإنتاج تكون بالشكل الآتي:



$$Y=46808173.42+58.06 X$$

ويتضح من هذه المعادلة:

- أن هناك مستواً ثابتاً للإنتاج مقداره (46808173.42) مليون دينار وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الإنتاج بالإضافة إلى الضرائب.
- تشير المعادلة إلى أن الإنتاج يزداد بمقدار الميل الحدي للضرائب والبالغ (58.06).
- ومن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) يمكن معرفة مدى فعالية استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ بقيمة الإنتاج والواردة في الجدول رقم (3) والبالغة (0.55) حيث يمكن تفسير التغير الحاصل في الإنتاج عن طريق الضرائب بشكل مقبول.
- ومن قيمة معامل الارتباط ( $R$ ) التي من خلالها يمكن قياس قوة العلاقة بين الإنتاج والضرائب والواردة في الجدول رقم (3) والبالغة (0.74) يلاحظ وجود علاقة ارتباط جيدة بين الضرائب والإنتاج.
- ومن خلال قيمة ( $T$ ) المحتسبة الواردة في الجدول رقم (3) يمكن معرفة معنوية المعلمات ( $B1$  و  $B0$ ) حيث بلغت (4.14 و 3.31) على التوالي وهي أكبر من ( $T$ ) الجدولية فنقبل الفرضية القائلة بمعنوية المعلمات ونرفض الفرضية البديلة.
- ومن قيمة ( $F$ ) المحتسبة والواردة في الجدول رقم (3) والبالغة (17.15) والتي هي أكبر من ( $F$ ) الجدولية لذلك نقبل الفرضية القائلة بمعنوية معادلة خط الانحدار ونرفض الفرضية البديلة.

#### هـ- اختبار العلاقة بين السياسة الضريبية والرقم القياسي للأسعار:

من خلال نتائج الجدول رقم (3) والمستخرجة من الملاحق المرفقة بالبحث يلاحظ بأن معادلة الانحدار الخطي بين المتغير المستقل المتمثل بالضرائب بنوعها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والمتغير التابع المتمثل بالرقم القياسي للأسعار تكون بالشكل الآتي:

$$Y=5835.70+0.01X$$

ويتضح من هذه المعادلة:

- أن هناك مستواً ثابتاً للرقم القياسي للأسعار مقداره (5835.70) وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على الرقم القياسي للأسعار بالإضافة إلى الضرائب.
- تشير المعادلة إلى أن الرقم القياسي للأسعار يزداد بمقدار الميل الحدي للضرائب والبالغ (0.01).
- ومن قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) يمكن معرفة مدى فعالية استخدام معادلة الانحدار للتنبؤ بقيمة الرقم القياسي للأسعار والواردة في الجدول رقم (3) والبالغة (0.56) حيث يمكن تفسير التغير الحاصل في الرقم القياسي للأسعار عن طريق الضرائب بشكل مقبول.
- ومن قيمة معامل الارتباط ( $R$ ) الواردة في الجدول رقم (3) والبالغة (0.75) يلاحظ وجود علاقة ارتباط جيدة بين الضرائب و الرقم القياسي للأسعار.



ومن خلال قيمة (T) المحسبة الواردة في الجدول رقم (3) يمكن معرفة معنوية المعلمات (B1 و B0) حيث بلغت (4.29 و 2.84) على التوالي وهي أكبر من (T) الجدولية فنقبل الفرضية القائلة بمعنوية المعلمات ونرفض الفرضية البديلة.

ومن قيمة (F) المحسبة والواردة في الجدول رقم (3) والبالغة (18.42) والتي هي أكبر من (F) الجدولية لذلك نقبل الفرضية القائلة بمعنوية معادلة خط الانحدار ونرفض الفرضية البديلة.

من النتائج السابقة يلاحظ أن دور السياسة الضريبية في المساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق كان ضعيف جداً بالرغم من معنوية المعلمات وعلاقة الارتباط التي أتسمت بالضعف بين المعامل المستقل المتمثل بالضرائب والمعاملات التابعة المتمثلة بكل من النفقات العامة والإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي والإنتاج والرقم القياسي للأسعار أي أنه تم نفي الفرضية القائلة (أن السياسة الضريبية ومن خلال أدواتها المتعددة تسعى الى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق) لأن مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية لم يكن بالمستوى المطلوب.

#### رابعاً/ الاستنتاجات والتوصيات:

##### أ- الاستنتاجات:

- (1) ضعف دور السياسة الضريبية في المساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية ففي مدة البحث بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.18%).
- (2) ضعف الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع العراقي حيث يلاحظ انتشار ظاهرة التهرب الضريبي مما ينعكس سلباً على الإيرادات الضريبية.
- (3) انخفاض العبء الضريبي في العراق انخفاض حاد مما يعني وجود حجم كبير من الطاقة الضريبية غير مستغل لأسباب عديدة قد يكون من بينها اتساع حجم النشاط الاقتصادي غير المنظم معنياً بالقدرة للوصول إليه فضلاً عن نطاقوا سعماً لتهرب الضريبي.
- (4) لارتفاعات الحاصلة في نسب التغير في الإيرادات الضريبية بين المدينتين ارتفعا تظاهرياً سببتها معدلات التضخم العالية التي قادت إلى ارتفاع الحصيلة الضريبية.
- (5) انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في كل من النفقات العامة والإيرادات العامة خلال مدة البحث حيث بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في النفقات العامة والإيرادات العامة (8%) و (12.08%) على التوالي.

##### ب- التوصيات:

- (1) التركيز على الجوانب التي من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية عند التخطيط ورسم السياسة الضريبية من أجل تفعيل دور السياسة الضريبية في التنمية الاقتصادية.



(2) النهوض بمستوى الوعي الضريبي في العراق، ذلك من خلال استغلال وسائل الأعلام كافة، إضافة إلى وضع مناهج تثقيفية تثبت ضمن المناهج الدراسية بمختلف المراحل ووضع عقوبات صارمة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

(3) العمل على استغلال الطاقة الضريبية بالشكل الامثل من خلال العمل على زيادة الإيرادات الضريبية بفرض ضرائب جديدة تتلائم مع مستوى التغيير الاقتصادي الراهن لا سيما إن الساحة الاقتصادية في العراق شهدت ظهور أوعية ضريبية جديدة على سبيل المثال لا الحصر الشركات الأمنية، مكاتب الصيرفة شركات الاتصالات.

(4) العمل على تشجيع القطاع الخاص في ممارسة دوره في النشاط الاقتصادي من خلال إعادة إعمار البنى التحتية، لكون نشاط القطاع الخاص يمثل وعاءً جيداً للضريبة.

(5) العمل على إعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية والحرص على أن يكون نصيب الفرد من الضرائب موزعاً بشكل عادل على أفراد المجتمع ومتوازناً مع نصيب دخل الفرد من الدخل القومي.

### قائمة المصادر

#### أولاً/ الكتب العربية:

1. أبو نصار، محمد، محاسبة الضرائب. 2011. عمان، الأردن.
2. أحمد، عبد الغفور إبراهيم، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة. 2009. دار زهران للنشر والتوزيع في عمان الأردن.
3. بطريق، يونس احمد، النظم الضريبية. 2005. دار الجامعة، الإسكندرية، مصر.
4. حجازي، مرسي السيد، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. 2001. دار الجامعة للنشر والتوزيع في الإسكندرية، مصر.
5. الرفاعي والظفيري، يعقوب السيد يوسف وسعد عواد، الإدارة الحكومية والتنمية. 1999. الكويت.
6. الزبيدي، عبد الباسط علي جاسم، وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضريبي. 2008. دار الحامد للنشر والتوزيع في عمان، الأردن.
7. الخطيب وشامية، خالد شحادة واحمد زهير، أسس المالية العامة. 2003. دار وائل للطباعة في عمان، الأردن.
8. عثمان، سعيد عبد العزيز، النظام الضريبي وأهداف المجتمع مدخل تحليلي معاصر. 2008. دار الجامعة في مصر.
9. العطار، علي، التنمية الاقتصادية والبشرية. 2005. دار العلوم العربية للطباعة والنشر في بيروت، لبنان.



مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد التاسع- العدد 27  
- الفصل الثاني - لسنة 2014  
دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي

١٠. عواضة وقطيش، حسن وعبد الرؤوف، المالية العامة الموازنة الضرائب والرسوم دراسة مقارنة. 1995. دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع في بيروت، لبنان.
١١. عوض الله، صفوت عبد السلام، الحوافز الضريبية وأثرها على الاستثمار والتنمية في مصر. 2002. دار النهضة في القاهرة.
١٢. قدي، عبد المجيد، دراسات في علم الضريبة. 2011. دار جرير للنشر والتوزيع في عمان، الأردن.
١٣. كنعان، علي، الاقتصاد المالي، 2009. جامعة دمشق.
١٤. ناشد، سوزي عدلي، المالية العامة النفقات- الإيرادات- الميزانية العامة، 2006. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

**ثانيا: البحوث والرسائل والأطاريح:**

١. أمين، عبد الله محمود، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لدخل في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2000.
٢. كاظم، أسعد جواد، فاعلية الضريبة في التمويل والتوازن الاقتصادي، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الضريبي الأول في سنة 2001.
٣. مبروكة، حجار، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2006.

**ثالثا/ مواقع أنت:**

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134075> الحوار المتمدن

**رابعا: المصادر الأجنبية:**

1. Andrew Lamer & john hasseldine HE INTERNATIONAL TAXATION SYSTEM 2002 edition, university of Virginia.
2. Debes Mukherjee MACROECONOMIC ENVIRONMENT OF BUSINESS 2009New Central Book Agency (P) Ltd.
3. Steven Husted & Michael Melvin International Economics 2010 copyright by Addison-Wesley, Inc.